



## «ارهاب المساء» في الهرمل: أربعة قتلى و22 جريحاً في تفجير انتحاري

الأحد ٢ فبراير ٢٠١٤

حط مسلسل التفجيرات الإرهابية الذي يتعرض له لبنان منذ شهور في مدينة الهرمل مجدداً مساء أمس، مخلفاً 4 قتلى و 22 جريحاً، عندما فجر انتحاري نفسه بسيارة مزورة.

وأفاد الانفجار المسائي المدينة، التي كانت تعزّزت لتفجير انتحاري قبل 15 يوماً، زهاء الساعة السادسة مساء واستهدف محطة وقود الأيتام التابعة لجمعية المبرات الخيرية على مدخل المدينة الباقي عند مفترق طرق يؤدي إلى مدرسة المبرات للأيتام. وفرض الجيش اللبناني طوقاً حول المكان وأطلق عيارات نارية في الهواء لإبعاد الناس الذين توافدوا لإنقاذ المصابين ومنعهم من دخول موقع الانفجار.

وتحدث شهود عيان عن سيارة «غراند شيروكي» يقودها انتحاري اقتحم المحطة وفجر نفسه. وتسبّب الانفجار بحرائق في المكان وتدمير في المحطة والسيارات المتواجدة. وسارعت إدارة المبرات إلى طمانة الأهالي إلى سلامة الأطفال. وتضررت أبنية سكنية محيطة بالمحطة، وأعلن أن في مستشفى «البتول» قتيلاً و13 جريحاً بينهم 3 حروفهم بالغة. أما في مستشفى «العاصي»، فهناك قتيلان وعدد من الجرحى. ونقل جريح مصاب بحروق خطيرة إلى بيروت. وقال مراسلون في الهرمل إن عدد القتلى أربعة وأن زنة العبوة المنفجرة بين 20 و30 كلغ.

وأكّد وزير الداخلية مروان شربل لمحطة «المتنار» (حزب الله)، أن الانفجار ناجم عن عملية انتحارية إرهابية، معتبراً أن «الموضوع أكبر من الوضع في لبنان ومن الأجهزة الأمنية والسياسيين وقدرتهم على حماية الناس». ولفت إلى ظاهرة أن معظم الانتحاريين هم لبنانيون. «وكأننا في كوكب آخر، وما حصل مسألة خطيرة جداً إذا استمرت».

وعن علاقة قضية الموقوف الشّيخ عمر الأطرش، الذي أدى باعترافات عن نقله سيارات مفخخة لبعض الانتحاريين بالانفجار، اعتبر شربل أن المسألة «لا تتوقف على شخص واحد، بل هناك ربما 50 شخصاً بين مخطط ومنفذ ومحظوظ للسيارات المفخخة، لكن ما نعرفه هو أن كل السيارات مسروقة، ونحن خلال ستة أشهر سُجّلت لدينا سرقة ما بين 300 و400 سيارة، وعندما نلاحق مسار السيارة نصل إلى البائع الأخير الذي يقول إنه باعها إلى الداخل السوري».

ودان رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي الاعتداء الجديد، وقال في بيان: «مرة جديدة تستهدف أيدي الغدر منطقة لبنانية وتمعن في إجرامها بحق مواطنين أبرياء، ولا يمكننا أمام هذا المصاب الجلل إلا أن نجدد المناشدة للجميع للتوحد حماية لوطنا وصوناً لأهلينا».

وشجب الرئيس المكلف تشكيل الحكومة تمام سلام «العمل الإرهابي الجبان». ودعا أهالي الهرمل إلى «التزام أقصى درجات ضبط النفس على رغم المصاب الأليم».

وقال: «إن هذا العمل الإرهابي الجبان يجب أن يكون حافزاً لرصن الصدوق لقطع دابر الفتنة، والاتفاق حول الجيش والقوى الأمنية التي يجب ألا تدخل جهداً في البحث عن الفاعلين وضبطهم وسوقهم إلى العدالة. ورأى رئيس «جبهة النضال الوطني» النّيابي وليد جنبلاط «أتنا دخلنا في مرحلة الإرهاب المتنقل نتيجة الحرب في سوريا وصراع الدول على المنطقة»، قائلاً إن «الانفجار في الهرمل هو العاشر ولا ندري كم من سيارات مفخخة دخلت إلى الضاحية والهرمل وطرابلس ولم تعد تتبع كلمات الإدانة».

وقال: «نناقش حول تشكيل الحكومة وهناك جدال على جنس الملائكة وبizinطة على وشك السقوط. إن كلام التحليل لن يعطي الشكالى أي مساعدة».

واعتبر عضو «كتلة الوفاء للمقاومة» النّيابية نوار الساحلي، أن «الهرمل مدينة الشهداء وهي مستهدفة دائماً ومن يقوم بأعمال كهذه يقتل لمجرد القتل»، واصفاً العملية بـ«الإرهابية الجبانة والدّنيئة التي تستهدف المدنيين في محطة وقود، حيث لا وجود لأي مركز حزبي أو عسكري».

وأكّد أن «الهرمل لن تغيّر من موقفها». ولفت إلى أن «هذه العملية تستهدف السلم الأهلي وتريد إدخال الفتنة من بوابة الهرمل». وقال: «الإرهابيون جبناء يخسرون على أرض المعركة وهدفهم قتل المدنيين، وهذا ما يحصل في سوريا والعراق واليمن ومصر».

ولاحقاً سطّر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر استنابة قضائية كلف بموجبها الشرطة العسكرية ومديرية المخابرات في الجيش والأدلة الجنائية، إجراء التحقيقات الأولية في الانفجار وجمع الأدلة والمعلومات والأسلاء، تمهدداً لكشف ملابسات الانفجار والفاعلين والمحرضين والمتدخلين. واعتبرت الأمانة العامة لقوى 14 آذار التفجير جريمة موصوفة.

وقال وزير الصحة علي حسن خليل: «نحن في حرب مفتوحة مع الإرهاب ووضع حد لكل من يساعد على توسيع مثل هذه الظاهرة التي أصبحت خطرة على كل لبنان. ومن يعتقد أنه بعيد عن هذا الإرهاب مخطئ. والمطلوب من اللبنانيين أن يوحدو صرختهم في مواجهة هذه الحالة».

وسادت اشعاعات عقب انفجار الهرمل عن حصول تفجير في صاحبة بيروت الجنوبية سرعان ما تبيّن أن صوت الانفجار ناجم عن قنبلة صوتية كان يلهو فيها شباب.

وكانت الأجهزة الأمنية واصلت تحرياتها عن سيارة من نوع «كيا سبورتاج» مسروقة دخلت مدينة طرابلس قبل أيام، تردد أنها تستهدف رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي. وعلق ميقاتي الموجود في ميونيخ (ألمانيا) لحضور «مؤتمر الأمن» فيها على معلومات بأنه على لائحة الأغبيات، بالقول: «كل الشعب اللبناني بات مهدداً بأمنه وحياته». وقال: «في كل الأحوال أقوم بكل ما يرضي ضميري وواجبي الوطني».

على الصعيد السياسي، قالت مصادر معنية بالاتصالات الجارية لتسريع تأليف الحكومة وإيجاد مخرج لاعتراض زعيم «التيار

الوطني الحر» العمامد ميشال عون على المداورة في الحقائب الوزارية لـ «الحياة»، إن فكرة إسناد حقيبة الخارجية الى من يسميه عون مقابل حصوله على حقبيتين من حقائب الخدمات لم تنجح في إقناعه في التخلص عن حقيبة الطاقة، وإن الجواب الذي قدمه «التيار الحر» على العرض الأخير كان الإصرار علىبقاء الطاقة مع الوزير الحالي جبران باسيل، ما يعني استثناء هذه الحقيقة من المداورة الشاملة التي سيق لسائر الفرقاء أن اتفقوا على تطبيقها.

وكان رئيس الجمهورية ميشال سليمان والرئيس المكلف تأليف الحكومة أجلاً بإصدار مراسيم الحكومة الجامعة على أساس 8+8+8

ويقعى فيها من يبقى، الى الأسبوع المقبل، بعد قبول زعيم تيار «المستقبل» رئيس الحكومة السابق سعد الحريري الاقتراح الذي طرحة «حزب الله» بإسناد واحدة من الحقائب الأربع السيادية الى عون على حساب حصة الرئيس سليمان فيها، بحيث تتوزع مناصفة بين قوى 8 آذار (الخارجية لعون والمالية لرئيس البرلمان نبيه بري) و 14 آذار (الداخلية والدفاع) كتعويض عن قبوله بالمداورة في كل الحقائب. لكن الاتصالات أفضت الى قبول عون بالخارجية، مع إصراره على إبقاء الطاقة مع باسيل واستعداده للتخلص من الاتصالات التي سيكون بديلاً لها إسناد حقيبة الأشغال والنقل أو التربية الى وزير من تكتله، إضافة الى إحدى الحقائب التي تصنف ثانوية. ويرفض سلام وقوى 14 آذار استثناء الطاقة من المداورة في الحقائب، وفق الاتفاق الذي حصل مع الرئيس بري و «حزب الله» عبر الاتصالات التي لعب دور الوسيط فيها النائب جنبلاط قبل أكثر من 3 أسابيع.

وأبلغ مرجع معنني بتأليف الحكومة قيادات سياسية أن الوقت الإضافي الذي كان طلبه «حزب الله» من أجل الاتصالات مع عون، أدى الى العودة الى المربع الأول، لأن الاقتراح - المخرج بإسناد الخارجية لعون كان يهدف الى الإبقاء على مبدأ المداورة، لكن عون أصر على استثناء الطاقة منه. وذكرت أوساط قيادات تبلغت بنتائج جهود «حزب الله»، أن الأخير حين نقل إصرار عون الأخير على مطلب نصح بالأخذ بمطلب عون الاحتفاظ بالطاقة.

وصدرت أمس أيضاً دعوات نيابية من «تكتل التغيير والإصلاح» النيابي الذي يرأسه عون ومن «حزب الله» الى حوار بين عون والرئيس سلام، خصوصاً أن عون كان انعقد عدم تواصل الرئيس المكلف معه حول تأليف الحكومة.

وقالت مصادر سلام لـ «الحياة» إن لا مانع لديه من التوافق الذي كان حصل على المداورة، فيما العمامد عون يرفض مبدأها. أما البحث معه في مطالبه المتعلقة بصيغة تمثيل تكتله في الحكومة تحت سقف المداورة فليس هناك ما يحول دونه.

وفي المقابل قالت مصادر سياسية إنه لم يعد من مخرج أمم الرئيسيين سليمان وسلام سوى إصدار مراسيم تأليف الحكومة بصيغة 8+8+8، مع تمثيل كل الفرقاء بمن فيهم «القوات اللبنانية»، الراضة للاشتراك في الحكومة، والعماد عون، بإسناد حقائب الخارجية، الأشغال والنقل، التربية وحقيقة رابعة ثانوية إليه، على أن تسند حقيبتا الطاقة والاتصالات الى وزيرين يسميهما الرئيس سليمان.

وقالت المصادر إنه إذا لم تفض الاتصالات في اليومين المقبلين الى حلحلة موقف عون فإن مزيداً من تأخير الحكومة لم يعد مقبولاً، ولا بد من إصدار مراسيمها، وستنسحب «القوات اللبنانية» منها، وإذا انسحب منها وزراء عون الأربعية على رغم الحقائب المذكورة التي تسند إليه فإن لا مبرر لديه بأن المسيحيين لم يحصلوا على الحقائب التي تناسب مع وزن تكتلأساسي يمثل جزءاً كبيراً منهم. وذكرت المصادر أن «حزب الله» سيكون محاجاً إذا تضامن مع عون بالانسحاب من الحكومة وسيضرب حسابات قبل الإقدام على خطوة كهذه، خصوصاً أن قيام حكومة في لبنان بات مطلباً إقليمياً ودولياً ملحاً.